

التحديات البيئية وأثرها على واقع الأمن الانساني في إفريقيا(دراسة حالة التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي على ليبيا)

سلاف نعيمة

-طالبة دكتوراه-

-كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة وهران 2 احمد بن حمد

البريد الالكتروني: Naima_po@hotmail.com

المقدمة:

لقد أفرزت نهاية الحرب الباردة تغييرات جذرية على مستوى طبيعة العلاقات الدولية بصفة عامة وبنية النظام الدولي بصفة خاصة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أحدثت قطيعة معرفية و منهجية لمجمل الأفكار والتصورات التي كانت سائدة في تلك الفترة، إذ عرفت الدراسات في حقل العلاقات الدولية تحولات وتطورات أدت إلى بروز أفكار جديدة حاولت تقديم تفسيرات موضوعية لاستيعاب مميزات وخصائص الظاهرة الدولية واستكشاف عناصر واليات تطوراتها.

إذ شهدت هذه المرحلة مرجعات أساسية حول مفهوم الأمن وطبيعة التحديات الأمنية التي تواجه النظام الدولي، إضافة إلى حدوث تحولات كبرى على مستوى التفاعلات من خلال تراجع العامل العسكري أمام تصاعد عوامل أخرى أكثر تأثيراً وتحديات أمنية جديدة مختلفة الطبيعة عن التحديات التقليدية فهي غامضة المعالم غير عسكرية، عابرة للحدود، كالجريمة المنظمة، الإرهاب، التلوث البيئي، الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية.. الخ. إذ تبرز فيها صفة العالمية بشكل واضح ومست كل الوحدات المشكلة للنظام الدولي ولكن بدرجات متفاوتة. وفي إطار هذه التحولات التي عرفها مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة جعلته ينتقل من التركيز من أمن الدولة (الأمن القومي) إلى أمن الفرد في إطار عالمي شامل (عولمة الأمن) أو ما أصبح يعرف بالأمن الإنساني (*Human*

(*Security*)، والاعتماد كذلك على المجتمع كموضوع مرجعي (الأمن المجتمعي)¹، هذه التحولات لم تكن مقتصرة على الجانب المفاهيمي بل مست كذلك الجانب النظري.

يستند المنطق الكامن وراء هذه النقلة في مفهوم الأمن على حجتين أساسيتين. أولهما أن الحرب بين الدول ما زالت ممكنة، إلا أن الحروب في داخل الدول هي الأكثر عنفا اليوم، وليس المصلحة القومية هي المهم في العديد من هذه النزاعات بل هوية الجماعة وثقافتها. وتشير وجهة النظر هذه إلى أن النظرة الواقعية المتعلقة بالأمن ضيقة جدا. ثانيهما إن قدرة دولة ما على توفير الأمن لمواطنيها قد أصابها عوامل التعرية من جانب عدد من التهديدات غير العسكرية. وقد ارتبطت النقاشات الأكاديمية في حقل الدراسات الأمنية خلال هذه المرحلة حول قضايا جديدة حول توسيع مفهوم الأمن الذي أصبح يركز على الفرد كوحدة تحليل مرجعية وأساسية للأمن، فضلا عن احتوائه للعديد من الأبعاد والمستويات الجديدة كالبعد البيئي مثلا من خلال اعتبار أن الأخطار البيئية تمثل تهديدات أمنية جديدة. إذ تهدد الكرة الأرضية بأكملها ولا بد من استجابة واسعة وشاملة لمواجهة هذه الأخطار.

حيث يعتبر موضوع البيئة من أهم المواضيع المحورية على الساحة الدولية خاصة في ظل التدهور البيئي الذي يشهده العالم اليوم من تغيير المناخ والتلوث والتصحر،... الخ ففي ظل هذا الوضع احتلت المسائل البيئية صدارة أجندة السياسة للعديد من الدول الإفريقية - كأحد الفضاياات الجيوسياسية الهامة -، وأبرمت العيد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية من أجل وضع حد للتدهور البيئي، وفي هذا السياق، ونتيجة لتعدد الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للدول الإفريقية وتنامي ظاهرة الفقر إضافة إلى الانفجار الديمغرافي وهشاشة البنى التحتية وانعدام الاستقرار السياسي لهذه الدول، فضلا عن التدخلات العسكرية لوقوعها في مدار التنافس الدولي بين القوى العالمية، كلها عوامل مجتمعة تساهم في تأزم الوضع البيئي الراهن في إفريقيا. إذ ترتبط درجة الاستقرار السياسي والأمني حاليًا بجزء كبير من المكونات البيئية للدولة الحديثة؛ إذ إن الدول التي تعيش تقلبات مناخية واضطرابات بيئية تتأثر بنيتها الاقتصادية والأمنية تحديداً بعناصر الاضطراب البيئي. وتواجه إفريقيا عناصر الهشاشة والانكشاف سنويًا وفق مؤشرات قياس الهشاشة والفسل وتُظهر الدراسات التبعية حجم التأثير المتبادل بين الفسل والهشاشة وعدم قدرة الدولة على تجاوز أزماتها البيئية .

¹ Barry Buzan., *New Pattern of Global Security in the Twenty-First Century*, *International Affairs*-431,(3),67), 458London: Royal Institute of International relations, 1991. On the following link :

home.sogang.ac.kr/.../New%20Patterns%20of%20Glo...

ومن هذا المنطق يمكن بلورة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: فيم تتمثل مظاهر تأثير التهديدات البيئية على أبعاد الأمن الإنساني في إفريقيا؟ وماهي أهم الإجراءات والاستراتيجيات التي اتخذتها الدول الإفريقية لتصدي لمثل هذه التهديدات؟ وما هو دور المنظمات الدولية (كحلف الناتو) في الحد من مخاطر التهديدات البيئية في إفريقيا؟

لمعالجة هذه الإشكالية يجب التطرق إلى مجموعة من النقاط التالية متمثلة في :

1-أولاً: مفهوم الأمن في العلاقات الدولية -مفهوم الأمن من التصور التقليدي الضيق.... إلى التصور النقدي الأوسع والأعمق -

2-ثانياً : مفهوم الأمن البيئي و التهديدات البيئية الجديدة

3-ثالثاً: مفهوم ومستويات الأمن الإنساني

4-أبرز التهديدات البيئية الجديدة وتداعياتها على الأمن الإنساني في إفريقيا

5- التهديدات البيئية أثناء النزاعات المسلحة (التدخل العسكري للناتو على ليبيا أنموذجاً):

6- قراءة في تطور جهود المنظمات الدولية لحماية البيئة (دراسة تقييمية لدور الأمم المتحدة في رسم السياسات البيئية في إفريقيا)

1-أولاً: مفهوم الأمن في العلاقات الدولية -مفهوم الأمن من التصور التقليدي الضيق.... إلى التصور النقدي الأوسع والأعمق -

يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم التي تتميز بالغموض والفوضى والأدلجة وبغياب الإجماع بين الدارسين والمختصين، حول معناه، شأنه شأن أغلب مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بشكل خاص والعلوم الإنسانية والاجتماعية بصفة عامة، هذا الغموض الذي يكتنف الظاهرة الأمنية جعلت البعض يقول عنه أن ليس هناك مفهوم آخر في العلاقات الدولية أكثر ميثاقية من الأمن. وذهب البعض الآخر أمثال والتر غالي (*Walter Bryce Gallie*) (1912-1998)، بإدراجه ضمن المفاهيم المتنازع عليه جوهرياً *Essentially Contested Concept*، ومثل جميع المفاهيم المتنازع عليها جوهرياً، كالقوة والحق والعدالة

...الح، لا يتوفر الأمن على قاعدة تصورية مشتركة يستند عليها الباحث ونفي بناء الأبعاد الدلالية للمفهوم. ما جعل أولهوفير (*Ole Waever*) أيضا يشير أن الأمن هو مفهوم متنازع عليه أساسا لا يمكن تعريفه على وجه الدقة بسبب طبيعته السياسية المتأصلة.

كل هذا لم يمنع المتخصصين من محاولة الاقتراب من الظاهرة الأمنية وفهمها بما يتناسب مع الواقع، فقلد عرف مفهوم الأمن تحولا وتطورا كبير منذ نهاية الحرب الباردة ودخول العالم في نظام دولي جديد أحادي القطبية ونزاعات وحروب من نوع جديد. أدت إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن (*Reconceptualizing Security*) وتوسيعه (التهديدات) إلى قطاعات جديد وتخصصات معرفية أيضا كالفلسفة، علم الاجتماع، الاقتصاد، علم النفس..... وغيرها. ومنه تم الانتقال من الدراسات الأمنية التقليدية (الدراسات الإستراتيجية) ذات النظرة الواقعية الكلاسيكية والنزعة العسكرية المبنية على مسلمات النظرية الواقعية في العلاقات الدولية كمركزية الدولة والسعي إلى القوة أكثر فأكثر، للحفاظ على الأمن القومي (المعضلة الأمنية² *Security Dilemma*) ضمن بيئة دولية تتسم بالفوضوية وعدم الاستقرار، إلى ما يعرف بالدراسات الأمنية النقدية (*critical Security Studies*). أي من مفهوم للأمن يتسم بالضييق والمحدودية إلى مفهوم أوسع متعدد الأبعاد^{***}. ومن ميدان فرعي في العلاقات الدولية إلى حقل مستقل نوعا ما.

فمع نهاية الحرب الباردة، كانت هنالك بداية لبيئة دولية جديد تختلف جذريا عن البيئة السابقة، بكل ما تحمله من متغيرات، نتج عنها نوع من الثورة في مجال الدراسات الأمنية. حيث أخذ الباحث وصانعو السياسة يتعدون عن المقاربة التقليدية ومحورها الدولة الذي كانت تسيطر عليه النظرة الواقعية التقليدية إلى فهم أكثر اتساعا لمفهوم الأمن.³ ما حدى بـ:ستيفن وولت (*Stephen Walt*) إلى وسم هذه المرحلة (نهاية الحرب الباردة) بمرحلة

² وقد صاغ هذا المصطلح لأول مرة الباحث الألماني جون هارتز (*John H. Herz*)، سنة 1951 في كتاب الواقعية السياسية والمثالية السياسية، *Political Realism And Political Idealism*.

^{***} للتوسع أكثر حول مفهوم الأمن والدراسات الأمنية انظر: قسوم سليم، "الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في مفهوم الأمن عبر منظرات العلاقات الدولية"، (مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الاستراتيجية والمستقبلات، جامعة الجزائر 03، 2010).

³ مارتين غريفيش وتيري اوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008، ص 79.

"النهضة للدراسات الأمنية"، في إشارة منه إلى ما تمثله من تطور في حقل العلاقات الدولية. ومن خلال النقاشات التي أثيرت حول مفهوم الأمن⁴،

هذا التطور الحاصل في الدراسات الأمنية عموما كان على مستويين: الأول: يتعلق بظهور فواعل جديدة تتقاسم مع الدولة/ الوطن مفهوم الأمن، هذه الفواعل الجديدة ممكن أن تكون فوق/ تحت دولا تية، حكومية أو غير حكومية، في القطاع العام أو الخاص (خصخصة الأمن *the Privatization of Security*). وبالتالي الانتقال من عالم مركزية الدولة الى عالم متعدد المراكز على حد تعبير جيمس روزنو.

أما الثاني: ظهور تهديدات جديدة لم تكن تصنف ضمن إطار الأمن، كالفقر، المجاعة، الهجرة السرية، الأوبئة (مثل الإيدز وأنفلونزا الطيور...)، الإرهاب، التطرف، الهوية، الجريمة المنظمة، التلوث البيئي... بعدما كانت لها أبعاد عسكرية/ أيدلوجية (الحرب) فقط تتصل أكثر بالأمن الخارجي، كل هذا جاء كرد فعل للنزاعات والحروب الداخلية والهوياتية التي طبعت هذه المرحلة والتي وقفت الدراسات الأمنية التقليدية أمامها عجزا.

إذن فحقل الدراسات الأمنية لم يبقى بمعزل عن حركية التطور التي عرفتها النزاعات الدولية، فلقد ارتبط موضوع الأمن بالنزاعات الدولية بشكل أساسي، خصوصا وأن هناك علاقة تأثير وتأثر متبادلة بينهما، بحيث أن العديد من النزاعات يكون بسبب اعتقاد دول أن أمنها أصبح مهدد من طرف دول أخرى.⁵

أن التحولات التي عرفها مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة جعلته ينتقل من التركيز من أمن الدولة (الأمن القومي) إلى أمن الفرد في إطار عالمي شامل (عولمة الأمن) أو ما أصبح يعرف بالأمن الإنساني (*Human Security*)، والاعتماد كذلك على المجتمع كموضوع مرجعي (الأمن المجتمعي)⁶، هذه التحولات لم تكن مقتصره على الجانب المفاهيمي بل مست كذلك الجانب التنظيري.

⁴ تاكاياوكي يامامور، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"، ترجمة: عادل زقاغ، 09/05/2011. منشور على الرابط

التالي: <http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3045.html>

⁵ حسين بوقاره، تحليل النزاعات الدولية، الجزائر: دار هومة، 2008، ص 39.

⁶ Barry Buzan., *New Pattern of Global Security in the Twenty-First Century*, *International Affairs*-431,(3),67) London: Royal Institute of International relations, 1991. On the following link :

يستند المنطق الكامن وراء هذه النقطة في مفهوم الأمن على حجتين أساسيتين. أولهما أن الحرب بين الدول ما زالت ممكنة، إلا أن الحروب في داخل الدول هي الأكثر عنفا اليوم، وليس المصلحة القومية هي الهم في العديد من هذه النزاعات بل هوية الجماعة وثقافتها. وتشير وجهة النظر هذه إلى أن النظرة الواقعية المتعلقة بالأمن ضيقة جدا. ثانيهما إن قدرة دولة ما على توفير الأمن لمواطنيها قد أصابها عوامل التعرية من جانب عدد من التهديدات غير العسكرية.⁷

2-ثانيا : أمنة البيئة والتهديدات الأمنية الجديدة:

ويمكننا تعريف الأمن البيئي باعتباره تحقيق أقصى حماية للبيئة بكافة جوانبها في البر والبحر والهواء. ومنع أي تعدد عليها قبل حدوثه منعا لوقوع الضرر من هذا التعدي الذي قد لا يمكن تداركه، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة. فقد برز مصطلح الأمن البيئي كحقل معرفي مع منتصف ثمانينات القرن العشرين كمرادف لمساعي التحرر من التهديد الذي باتت تمثله على حياة الأفراد مختلف الانتهاكات التي تتعرض لها البيئة وتعمل على استنزاف مواردها.⁸

فقد أصبحت الحكومات الوطنية يدرجون قضايا الأمن البيئي ضمن القضايا الأمنية المحورية وذلك نتيجة للربط بين المفهومين، إذ يحاول كل من روبرت كلابلان Robert Kaplan و نورمان مايرز Norman Myers التحرك نحو أمنة البيئة وربط بين القضايا البيئية وجعلها مواضيع أمنية أساسية.

اذ يرى باري بوزان Barry Buzen أن مفهوم الأمن البيئي يعني الحفاظ على الظروف البيئية التي تدعم تطوير النشاط البشري". حيث يمكننا إضفاء الطابع الأمني على قضية معينة، من خلال اللجوء إلى سلسلة من العمليات المترابطة، تتمثل في الحلقة الأولى من السلسلة في مرحلة اللاتسييس (أي أنه هذه القضية لا تعتبر قضية سياسية). قد تكون قضية اجتماعية، ثقافية، اقتصادية، أو بيئية)، أما الحلقة الثانية فتعبر عن عملية التسييس (يعني أن تصبح تلك القضية حاضرة في نقاشات السياسة العامة، لنصل إلى الحلقة الثالثة إلى عملية الأمنة (في هذه المرحلة تنتقل القضية

home.sogang.ac.kr/.../New%20Patterns%20of%20Glo...

⁷مارتن غريفيش و تيري اوكالاهاان، المرجع السابق، ص 79.

⁸ - خالد محمد غالم، "مشكلات الأمن البيئي في مراحل ما بعد الثورات العربية"، السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، المجلد 46، العدد 186، أكتوبر 2011، ص29.

من مجال السياسة الدنيا إلى مجال السياسة العليا، لأن القضية تصبح بمثابة تهديد حقيقي للأمن).⁹ وبالتالي فالأمن البيئي حسب اليزابيث شالسكي Elizabeth .L.Chalski " يعكس قدرة أمة أو مجتمع على مقاومة ندرة الثروات البيئية، والمخاطر البيئية أو التغيرات المضادة، أو التوترات ذات الصلة بالبيئة"¹⁰. وخلال القرن العشرين لم تكن العديد من المشاكل المرتبطة بالتدهور البيئي تحظى بالاهتمام الشعبي، لكن سرعان ما تم تسييس القضايا البيئية منذ حقبة التسعينيات، بدعم من الحملات الكبرى التي قامت بها منظمة السلام الأخضر، وجماعات الضاغطة الأخرى.

3-ثالثا: مفهوم ومستويات الأمن الإنساني:

ظهر مفهوم الأمن الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة ليلقي اهتمام متزايدا في العلاقات الدولية على نطاق واسع في المجال العلمي، حيث ظهر في البداية في كتاب المفكر جون بلاتز الذي صدر عام 1966 بعنوان "الأمن الإنساني بعض التأملات" طرح من خلاله رؤيته حول الأمن الفردي، لتتبلور هذه الفكرة في أطروحات التحولات التي عرفها مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة في ظل إدراج البعد الفردي في الدراسات الأمنية ليتخذ الوحدة الأساسية للتحليل و محور أية سياسة أمنية أو اقتصادية أو عسكرية.¹¹

هناك تعريف عديدة للأمن الإنساني منها : تعريف لجنة الأمن الإنساني C.H.S: الأمن يتشكل من عدة عناصر أساسية :

* تمكين جميع المواطنين من العيش في سلام و أمن داخل حدودها (منع النزاعات وتسويتها سلميا)

* تمتع كل الأفراد بجميع الحقوق و الواجبات دوم تمييز.

* الاندماج الاجتماعي أو تكافؤ الفرص و المساواة في جميع المجالات.

⁹-Peoples,Columba and Vaugham,NWilliams,2010nCritical Security studies ;an introduction .Uk.Routledge.p77.
¹⁰-Elizabeth L.Chalcki, Environnemental Security ;A case study of climate change »,Politic Institute for studies in Development,P2.

¹¹ خديجة عرفة محمد، الأمن الإنساني: المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي. ط1، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2009، ص14.

– الأمن الإنساني حسب تعريف كوفي عنان في تقرير الألفية (2000)

يتضمن هذا الإعلان حقوق الإنسان والحكم الرشيد أي يتعدى الأمن الإنساني حالة غياب النزاع العنيف، وبالتالي كل خطوة في هذا الاتجاه هي خطوة نحو تخفيض الفقر وكذلك تطوير التعليم الرعاية الصحية، وتحقيق نمو اقتصادي يردع النزاع.¹²

نجد أن الأمن الإنساني بمفهومه الحديث يتميز عن الأمن في مفهومه الواسع نظرا لتمحوره حول مفهوم الحياة والكرامة الإنسانية، ولهذا ركز الأمن الإنساني على تفضيل الحياة الإنسانية على مصالح الدول.¹³

ب- أبعاد الأمن الإنساني و تهديداته

يعتمد مفهوم الأمن الإنساني على المقاربة الموسعة التي تعطي للفرد قيمة من أجل تحقيق أمنه ورفاهيته وكرامته، بما فيها الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للإنسان والتي تجعل الفرد في مأمن من الحرمان الاقتصادي التمتع بنوعية حياة مقبولة وضمن حقوقه الأساسية، لذا أصبح الإنسان في قلب السياسات الأمنية التي يجب على الدولة أن تراعيها وفي المقابل الجهود العبر قومية لها دور في تحقيق ذلك مما يستدعي التعاون والاعتماد المتبادل بين الجهات المختلفة في شتى المجالات بإقامة هندسة أمنية متسقة ومتجانسة.¹⁴

وتوجد العديد من التهديدات الموجهة للأمن البشري، التي تتركز على أمن البشر في حياتهم اليومية، والذي يمثل الاهتمام الأساسي للبشر وهذه التهديدات متسعة، لقد حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994 عدة أبعاد مجتمعة متغيرات لتحقيق الأمن الإنساني، وداخل كل محور توجد التهديدات الخاصة به، وهذه الأبعاد هي: (الأمن الاقتصادي، الأمن الصحي، الأمن الغذائي، الأمن الشخصي، الأمن البيئي، الأمن المجتمعي، الأمن السياسي).

في ظل هذه المعطيات، يتبين أن الأمن الإنساني بمضامينه الشاملة الاجتماعية والاقتصادية والتنمية البيئية والثقافية، لم يعد يقاس فقط بمدى مواجهة وتقليص التهديدات العسكرية، بل مدى تأمين الحاجيات الأساسية والضرورية لوجود الإنسان.

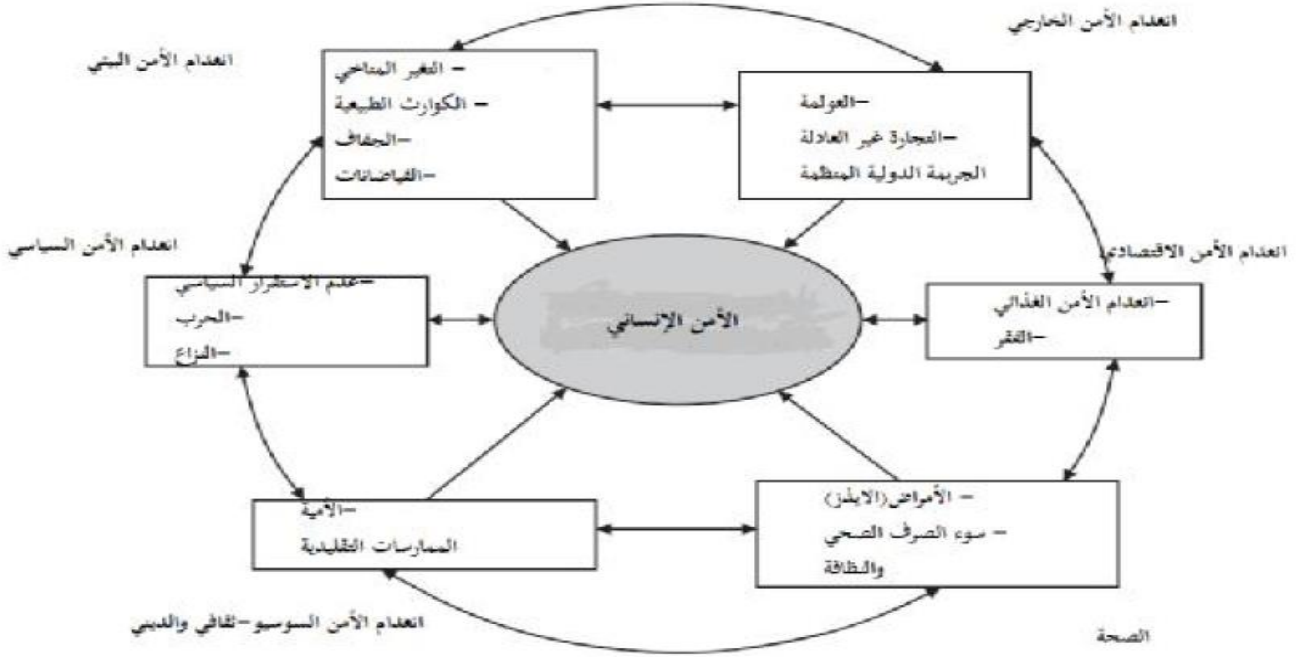
¹² United Nations, Kofi Annan millenium report, chapter03, New York, 2000,p 06.

¹³ Fond des Nations Unies pour la sécurité humain, **la sécurité humain en théorie et en pratique**, New York.2009.

¹⁴ حليلة حقاني، دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني.(رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية)، جامعة الجزائر، 2012، ص 19.

و الشكل التالي يمثل ترابط تهديدات الأمن الإنساني

الشكل رقم 01: ترابط أسباب تهديدات الأمن الإنساني



المصدر: Tajaksh ,Anuradha, **human security concepts and implications**. 1ed, UK: Rutledge, 2007, p53M.Chenoy

4- ابرز التهديدات البيئية الجديدة وتداعياتها على الأمن الإنساني في إفريقيا

تتسم المشكلات البيئية بارتباطها الوثيق بكافة الجوانب المتعلقة بالنشاط البشري سواء على المستوى الاقتصادي، السياسي و الاجتماعي، إذ تشكل التهديدات الأمنية رهانا امنيا في غاية الخطورة، لأن ممتدة إلى كافة الأقاليم وليست خاصة بدولة محددة. حيث تتنوع هذه التهديدات من إقليمية إلى عالمية ونذكر منها:

أ- التغير المناخي و الاحتباس الحراري:

لاشك أن ظاهرة التغير المناخي أضحت احد القضايا المطروحة دائما على الأجندة العالمية في ظل ما يمكن أن يترتب عليها من تغيرات خطيرة تهدد مستقبل الإنسان على كوكب الأرض خاصة في القارة الإفريقية.

وقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن المنظمة الدولية للأرصاء الجوية إلى أن عام 2010 قد يصنف من بين الأعوام الثلاثة الأشد حرارة منذ بدء المجتمع البشري، خاصة في أفريقيا ومناطق من آسيا، وأضافت المنظمة إلى أن معدلي درجات حرارة سطح الأرض والبحر زادتا عن معدلها في الفترة ما بين عامي 1961 و1990 بمقدار نصف درجة مئوية، وأن درجات الحرارة ارتفعت بشكل قوي في كل من أفريقيا وأجزاء من آسيا وأوروبا. وقد حذرت ذات الدراسة من ارتفاع في متوسط درجات الحرارة عالمياً بنحو أربع درجات مئوية بحلول عام 2060، أي بمقدار ضعف السقف الذي حددته 140 دولة بمعدل درجتين مئويتين في قمة الأمم المتحدة حول المناخ في كوبنهاجن عام 2009. ومن المحتمل، بحسب الدراسة، أن يؤدي هذا الارتفاع السريع إلى تهديد استقرار العالم من خلال تعطيل إمدادات الغذاء والماء في أجزاء كثيرة من العالم خاصة في إفريقيا. وقد حذر "ديفيد أندرسون" وزير البيئة الكندي " إنه ليس من المحتمل أن يتسبب الإرهاب في تحويل 500 مليون شخص إلى لاجئين، إلا أن ذلك يمكن أن يسببه التغير المناخي¹⁵.

تعرف "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) "التغير المناخي على أنه "تغير في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري والذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي للأرض". بمعنى آخر فإن التغير المناخي عبارة عن تغيرات في الخصائص المناخية للككرة الأرضية نتيجة للزيادات الحالية في نسبة تركيز الغازات المتولدة عن عمليات الاحتراق في الغلاف الجوي، بسبب الأنشطة البشرية التي ترفع من حرارة الجو، ومن هذه الغازات: ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكاسيد النيتروجين، والكلورو فلوروكربون، ومن أهم التغيرات المناخية: ارتفاع حرارة الجو، واختلاف في كمية وأوقات سقوط الأمطار، وما يتبع ذلك من تغير في الدورة المائية وعملياتها المختلفة. وقد أكد تقرير الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ (IPCC) الصادر عام 2007 بأن "إفريقيا هي واحدة من القارات الأكثر عرضة لتغير المناخ وتقلبه، وهي حالات تفاقمت بسبب تفاعل "الإجهاد المتعدد" التي تحدث على مستويات مختلفة، وانخفاض القدرة على التكيف"¹⁶.

اذ تشير دراسات الأمن الحديثة إلى أن هناك علاقات تلازم بين التغيرات المناخية ودرجة الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدولة الحديثة خصوصاً عند الحديث عن دول إفريقيا، وبهذا الصدد يوضح الباحث المتخصص في الشأن الإفريقي د. محمد مهدي عاشور أن التغيرات المناخية في إفريقيا قد تهيئ الظروف الملائمة لنشوب الصراعات إلا أن قرار الانخراط في الصراع يظل رهين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية الإقليمية والدولية. وفي هذا السياق، تشير الدراسات إلى أن عدد اللاجئين الذين سيهجرون مناطقهم بفعل الكوارث البيئية

15 - عبد الرحمن محمد السعدني، ثناء مليجي، مشكلات بيئية، طبيعتها-أسبابها-آثارها، (مصر، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2007)، ص123.
16 - عبد الحكيم ميهوبي، التغيرات المناخية: الأسباب، المخاطر، ومستقبل البيئة العالمي، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011، ص244. للاطلاع أكثر على الموضوع يُراجع: محمد عاشور، التغيرات المناخية وقضايا الصراع والأمن في إفريقيا، جامعة القاهرة، برنامج التدريب وبناء القدرات الإفريقية، 2015.

سيستجاوز 300 مليون بحلول 2050 وهي الفئة التي يُطلق عليها: المهاجرون البيئيون الذين يمثل الأفارقة النسبة الأكبر منهم.¹⁷

وفي دراسة جماعية تناول فيها الباحثون العلاقة بين التغيرات المناخية والحروب الأهلية في إفريقيا خلال الفترة 1981-2002 توصلت إلى أن ارتفاع معدلات درجات الحرارة يزيد من احتمالات الحرب الأهلية، وذهبت الدراسة إلى أن ارتفاع درجة الحرارة درجة واحدة يزيد احتمالات اندلاع الصراع بنحو خمسين في المائة، واستنادًا إلى تلك النتائج توقع الباحثون ازدياد معدل الحروب الأهلية في إفريقيا عام 2030 بنسبة 55 في المائة عمّا كان عليه سنة 1999، وأن عدد ضحايا تلك الصراعات سيقترّب من نصف مليون قتيل. والجامع المشترك فيما سبق أن المناخ فاعل أساسي في التأثير على الحياة الإنسانية في دول إفريقيا تحديدًا.¹⁸

ب- التصحر في إفريقيا:

عرف ميثاق الأمم المتحدة ظاهرة التصحر على أنها تراجع الأراضي إلى مرتبة الأراضي الجافة وشبه الجافة نتيجة لمجموعة من العوامل التي تشمل التفاوت المناخي والنشاطات البشرية، حيث تعتبر القارة الإفريقية من أكثر القارات تأثرًا بالتصحر نتيجة موجات الجفاف المتتالية، وعدم التكفل الجدي على المستوى الدولي بإشكالية التصحر. مما ينعكس بالسلب على الأمن الغذائي في القارة، ولا يمكن للأراضي الإفريقية من هنا إلى سنة 2025 توفير المواد الغذائية إلا حوالي 25% من السكان.¹⁹

ج- الصراع حول المياه في إفريقيا:

قدرت هيئة الأمم المتحدة عدد الأفراد الذين يعانون من نقص في المياه بـ 132 مليون نسمة، يتمركز معظمهم في آسيا وإفريقيا،²⁰ إذ يتضح من خلال الإحصائيات أن مناطق الصراع المائي تتركز بشكل كبير في إفريقيا، فالصراع البارد حول المياه يتحول إلى حرب ونزاعات ملحة بين دول المنطقة والدول المحيطة.

5- التهديدات البيئية أثناء النزاعات المسلحة (التدخل العسكري للنااتو على ليبيا أمودجا):

¹⁷- للاطلاع أكثر على الموضوع يُراجع: محمد عاشور، التغيرات المناخية وقضايا الصراع والأمن في إفريقيا، جامعة القاهرة، برنامج التدريب وبناء القدرات الإفريقية، 2015.

¹⁸ - M B burke et all, "warming increases the risk of civil war in Afria", proceeding of national academy of sciencesof the USA, vol 106 no 6, 2007 , pp695-715.

¹⁹ عبد الحكيم ميهوبي، المرجع السابق، ص 247-248.
²⁰ - محمد عبد البديع، "اقتصاد حماية البيئة"، دار الأمين للطباعة، مصر، 2003، ص 69.

الواقع أن التهديدات البيئية لم تعد تقتصر تأثيراتها على البعد الاجتماعي والاقتصادي و النظام الايكولوجي فقط، بل امتدت مظاهرها السلبية حتى للبعد السياسي، مما أدى إلى ضرورة حتمية التعاون الدولي لمواجهة التحديات البيئية. فهناك العديد من المظاهر التي أثرت على الأمن السياسي أو على الأقل دفعت بها عوامل أخرى مثل عدم الاستقرار السياسي، النزاعات المسلحة، التوترات السياسية... الخ. كلها عوامل تساهم في التدهور البيئي وذلك انعدام الأمن ونقص الحوكمة الرشيدة وهشاشة الدول وعدم قدرتها على التعامل مع الأزمات الداخلية. فالأحداث الدموية التي رافقت النزاع الداخلي في ليبيا في 15 فيفري 2011 دفعت المجتمع الدولي إلى التحرك من اجل وقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تحت مظلة الأمم المتحدة وضمن مبدأ مسؤولية الحماية، ولكن من الناحية القانونية إن التكييف القانوني لهذا النزاع إنما ينصرف إلى كونه نزاع مسلح غير دولي وليس نزاع مسلحا دوليا، والقاعدة العامة التي تحكم هذا النزاع تقول إن القانون الداخلي في ليبيا وهو الذي يختص دون غيره بتسوية هذا النوع لكونه نزاعا داخليا. ولكن سرعان ما تم تدويل النزاع المسلح غير دولي نتيجة لانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بحق المدنيين و أفضت إلى حالات من النزوح الجماعي وجرائم ضد الإنسانية.²¹ فقد واجه النظام الليبي الاحتجاجات التي اندلعت في ليبيا بالاستخدام المفرط للقوة مستخدما الأسلحة الثقيلة، والقصف الجوي والذخيرة الحية، مما أدى إلى وقوع أعداد من الضحايا، فوصل في مدينتي بنغازي، و البيضاء الى 170 قتيل و 1500 جريح، وهجرة الآلاف المواطنين إلى دول الجوار، مما حول هذه الاحتجاجات إلى حرب مفتوحة بين طرفين تشكلا على الأرض الليبية، (طرف النظام الساعي للقضاء على الاحتجاجات، والبقاء في السلطة وطرف الثوار، والمحتجين الذين يسعون للإطاحة بالقذافي ونظامه)، إلا أن المجتمع الدولي نظرا من زاويته لهذه الأحداث على أنها تشكل انتهاكا لالتزامات بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مما كان دافعا ومبررا للتدخل الدولي بعد صدور القرار الذي يؤسس لشرعية التدخل في 17-03-2011 في جلسة مجلس الأمن رقم 1973. اعتبار أن الحملة العسكرية التي قامت بها الدول الغربية وحلف الشمال الأطلسي (الناتو) بأنها تمثل بداية لترسيخ مفهوم مسؤولية الحماية(المفهوم الذي صادقت عليه المنظمة الأممية في ختام القمة العالمية سنة 2005). و بدأ الحلف الأطلسي تولي المهمة الهجومية وتنفيذ الحظر الجوي على ليبيا وذلك بتاريخ 28-03-2011، حيث اعتبرها حلف الناتو حالة مثالية، لوجود سياق مثالي قانوني وسياسي ضم ثلاث أركان و هي: -وجود كارثة إنسانية معترف بها دوليا، إصدار جامعة الدول العربية قرارها القاضي بتعليق عضوية ليبيا في الجامعة، وقرار مجلس الأمن رقم

21 - رشيد سلوان السنجاري، حقوق الانسان في ظل الأمم المتحدة من التدخل الانساني الى مسؤولية الحماية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2016، ص 109.

1973 الذي سمح للدول الأعضاء، بالعمل وطنيا أو من خلال منظمات إقليمية لاتخاذ تدابير لحماية المدنيين تحت التهديد.

ومن هنا تكمن خطورة التدخل في الحالة الليبية، حيث أنها دشنت لتطوير نموذج متكامل نسيباً للتدخل العسكري الغربي، بدعوى نشر الديمقراطية أو حماية حقوق الإنسان والبيئة، إلا أنه قد حسم النتيجة لصالح الثوار وسبب إرباكا للتوازن الداخلي للثورة الليبية، وأودى بخسار بشرية ومادية كبيرة في ليبيا، مما انعكس سلباً على الوضع الليبي بشكل كامل.²²

²² -فريجة عوض الترهوني، المؤامرة الكبرى "فوضى الربيع العربي وحقيقة الحرب على ليبيا"، نيولينك للنشر و التدريب، الطبعة الأولى، مدينة نصر، القاهرة، 2014، ص20-ص22.

6- قراءة في تطور جهود المنظمات الدولية لحماية البيئة (دراسة تقييمية لدور الأمم المتحدة في رسم السياسات البيئية في إفريقيا)

الجدول رقم (01): أهم المؤتمرات والاتفاقيات البيئية الدولية من 1985-2012

الاتفاقية	القضية البيئية	تاريخ الانعقاد	محاوّر النقاش	المشاركون والموقعون على الاتفاقية
اتفاقية فيينا	استنزاف طبقة الأوزون	1985	- إجراء بحوث وتقييمات علمية حول مشكلة ثقب الأوزون. - اتخاذ تدابير للحد من الانبعاثات الغازية المضرة بطبقة الأوزون. - حظر استخدام المواد الكيميائية.	155 دولة موقعة من الدول المصنعة الكبرى، دول المجموعة الأوروبية وبعض الدول النامية
اتفاقية التنوع البيولوجي بريتو ديجانيرو	إنقراض الأنواع الحيوانية والنباتية	1992	- وضع خطط لحماية النوع البيولوجي - تقديم الدعم للدول النامية لحماية النوع البيولوجي.	153 دولة أوروبية وإفريقية وباسيفيكية.
قمة كيوتو	الإحتباس الحراري	1997	- إجراء أبحاث خاصة بالانبعاثات الدفينة. - خفض إنتاج الغازات المسببة للاحتباس الحراري.	193 دولة ومنظمة إقليمية أوروبية بالإضافة إلى روسيا.
مؤتمر جوهانسبرغ	التنمية المستدامة والبيئة	2002	- البحث عن وسائل للمحافظة عن الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.	حضره أكثر من 160 دولة
اتفاقية تغير المناخ في كوبنهاغن	تغير المناخ	2009	- الحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية من خلال تخفيف نسبة الانبعاثات.	رفضت 141 دولة التوقيع على الاتفاقية.
مؤتمر البرازيل	البيئة والتنمية المستدامة	2012	- عدما لاستقرار في الوطن العربي بسبب ثورات الربيع العربي 2011. - البحث عن إقتصاد أخضر والقضاء على ظاهرة الفقر.	
مؤتمر التغير المناخي بقطر	تغير المناخ	2012	- تقييم مدى تنفيذ السياسات الأمامية الخاصة بتغير المناخ على مستوى العالم. - اقتراح حلول وقرارات في هذا المجال. - مناقشة ضرورة تقديم المساعدات المالية .	

ملاحظة: لقد أعطى مؤتمر "ستوكهولم" دفعا قويا لتزايد الاهتمام والوعي بالقضايا البيئية حيث لوحظ بشكل واضح تطور السياسات البيئية الدولية خلال العقود الثلاثة الأخيرة التي تلت مؤتمر "ستوكهولم"، حيث شهدت عقد العديد من الاتفاقيات المتعلقة بحماية البيئة. والجدول أدناه يوضح أهم السياسات والاتفاقيات التي عالجت أهم قضايا البيئة المعاصرة خلال الفترة الممتدة من 1985 إلى غاية 2012.

و من خلال الجدول الموضح أعلاه نجد أن القضايا البيئية شكلت نقطة محورية على جدول نشاطات وأعمال السياسة الدولية، ولكن ما نلاحظه هو أنه على الرغم من الأهمية البالغة التي تكتسبها تلك الاتفاقيات والقرارات الناتجة عنها، إلا أن معظمها بقي بدون فعالية، وذلك لغياب الأطر العلمية والعملية الكافية لإدخالها حيز التنفيذ. الأمر الذي جعل اتجاهها من الباحثين في العلاقات الدولية يتصورون أن حل مشكلة البيئة من منطلق حتمية التعاون الدولي هو عرض عقيم لمسائل التغير البيئي العالمي. فالنظام الدولي حسب هذا الاتجاه هو في حد ذاته نظام قائم على رأسمالية الشركات ومنتشعب بالنزعة الإدارية السلطوية. وبالتالي فهذا النظام الذي طالما ساهم في تدهور البيئة لا يستطيع أن يساهم في حل مشاكلها، فالمشكلة الأساسية لذلك هي البحث عن أطر نظرية جديدة، تساعد على توجيه مصالح الدول المتعارضة نحو العمل التعاوني المشترك، وتوسيع دائرة صنع السياسات البيئية من خلال تشكيل مستويات عالية من التعاون بين المؤسسات الحكومية، و المؤسسات غير الحكومية الخاصة.

الخلاصة:

تعاني القارة الإفريقية من مشاكل سياسية و أزمت اقتصادية أنهكت الوضع القائم فيها، والى جانب هذه الوضعية المتأزمة كان لانعكاسات وتداعيات التهديدات البيئية عليها الأثر الواضح، فمن خلال دراستنا للموضوع يتضح أن إفريقيا من أكثر المناطق تضررا من آثار التهديدات البيئية وعلى رأسها تغير المناخ، والتدهور البيئي انتشار الأوبئة والأمراض من جراء النزاعات المسلحة.. الخ إذ تعد هذه التحديات رهانات عالمية تسعى كل من المنظمات الدولية والإقليمية جاهدة للحد من خطورتها، ولكن تبقى إشكالية ضبط قواعد حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة من أكبر التحديات التي تواجه الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية، وذلك لعجز الوسائل الدولية في تفعيلها، بالإضافة إلى عدم وجود وسائل وأجهزة خاصة لحماية البيئة. لذلك يجب توحيد وتقوية دور المنظمات الدولية أو الإقليمية من أجل حماية البيئة في إفريقيا وصيانتها باعتبارها قضية عالمية.

إن بناء إستراتيجية متكاملة في الشأن البيئي يرتكز على التطبيق الفعلي لمفهوم الحوكمة البيئية العالمية التي تعتبر الإطار التحليلي الأنسب لطاهرة البيئة. وذلك لما يتوفر عليه الإطار من منظورات واسعة قادرة على استيعاب كل الأطراف الحكومية وغير الحكومية المساهمة في عملية الضبط البيئي على المستوى العالمي.